الأستاذ الدكتور حسين ظاهر

غرب آسيا جديد ؟ !

" تقدير استراتيجي "

تهتم هذه الدراسة في بحث موضوع التطورات الإقليمية والدولية ، وآثارها على العلاقات بين دول الشرق الأوسط ، وبالتالي تأثير الحداث الأخيرة على التوازنات والمنافسات الإقليمية والدولية في منطقة غرب آسيا، أو منطقة شرق المتوسط. لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية على مستوى الطاقة والسياحة والمواصلات، إلى جانب كونها موطن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وامتداداته وتداعياته.

تقتضي طبيعة الموضوع تبويب الدراسة تحت أربعة عناوين مقترحة على الشكل الآتي:

1- التطبيع المصري التركي

2- مشروع "رأس الحكمة"

3- مشروع "رأس جميلة "

4- الاستحواذ الخليجي على السواحل المصرية

أولاً : التطبيع المصري – التركي :

شهدت العلاقات المصرية – التركية خلال القرنين الماضيين، توترات وأواصر تعاون، لا يمكن تناولها بمعزل عن التطورات والتغييرات الجارية على المستويين الإقليمي والدولي.

على الرغم من عدم امتلاكهما حدوداً برية مشتركة ، وعدم تشكيلهما تهديداً مباشرا على بعضهما البعض ، إلا أن علاقاتهما السياسية اتسمت بالتذبذب تاريخياً . و مؤخراً ، بعد قطيعة استمرت أكثر من 10 سنوات، وترتيبات استغرقت عامين من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تمَّ اعادة تبادل السفراء بين القاهرة وأنقرة في 4 يوليو/ تموز 2023. ثمَّ بدأ السعي إلى تحقيق التواصل على مستوى الرؤساء. وقد ساهم حرج مجازر إبادة الفلسطينيين في غزة، وإقفال معبر رفح في دفع وتيرة التقارب والحوار بين البلدين. إذ قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى مصر، الأربعاء 14 شباط 2024 ، التقى خلالها الرئيس السيسي وتمَّ توقيع اتفاقيات تفاهم تهم الطرفين . فقد وقعا على إعلان مشترك حول " إعادة تشكيل اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين". إلا أن نجاح عملية التطبيع وتطورها يستدعيان الوقوف عند الملفات الشائكة، ومعالجتها بعد فهمها في السياق التاريخي، ومن خلال النظر في موقف البلدين من حيث توزيع القوى العالمية ، وبما يضمن مصالح البلدين الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية .

1- المسار التاريخي للعلاقات المصرية – التركية

ظلَّت مصر تشكل جزءاً من الأمبراطورية العثمانية حتى عام 1867 حيث نالت جزءاً من استقلالها، الذي تمّ استكماله بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وانهيار الأمبراطورية العثمانية. إلا أن العلاقات لم تكن تخلو من الهزات والقطيعة أحياناً . ففي أوائل القرن التاسع عشر، وعندما غدت "المسألة الشرقية" تعني الحركات الاستقلالية في الأمبراطورية العثمانية، وصراع القوى الكبرى على اقتسام تركة "الرجل المريض"، قامت حركة ثورية في اليونان بتحريض من القيصر، تطالب باستقلال اليونان عن السلطنة العثمانية . وكان لها ذلك، بدعم عسكري أوروبي. عندها قام والي مصر ، محمد علي باشا الذي ساعد السلطان إبان الثورة اليونانية، يطالب باستقلال مصر تنفيذا لوعد سابق كان قد قطعه له السلطان مكافأة على تعاونه . إلا أن الأخير نكث بوعده ورفض الطلب ، ما أدى إلى نشوب

الحرب بين الجيشين المصري والعثماني. والدول الأوروبية التي وقعت على بروتوكول استقلال اليونان عن الأمبراطورية العثمانية في 3 شباط 1830 ، تصدَّت هي أيضاً لمشروع استقلال مصر وبلاد الشام عن السلطنة العثمانية. ومنذ ذلك الحين ظهرت سياسة الكيل بمكيالين عند الدول الغربية الكبرى إزاء قضايا الشرق الأوسط.، و بانت نوايا الإنكليز بالاحتفاظ بممر السويس أمام القوافل باتجاه الهند، وبضرورة إيجاد فاصل يعيق أية محاولات لقيام وحدة بين مصر وبلاد الشام في المستقبل . فكانت بداية فكرة إرسال اليهود للإستيطان على أرض فلسطين، وزرع كيان غريب يفصل نهائياً بين المشرق العربي وشمال أفريقيا. وكان لورد بالمرستون، مسؤول الخارجية البريطانية (1830)، شديد المعارضة لفكرة " إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد التي يتحدث أهلها باللغة العربية.." وظلَّ واقفاً بالمرصاد للدولة التي يمكن أن يقيمها محمد علي وتكون نواة لأمبراطورية عربية كبرى ممكن أن تسيطر على شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

في فترة ما بين الحربين العالميتين تحولت مصر إلى مركز الأنشطة المعادية لتركيا أتاتورك. وبعد الحرب العالمية الثانية ، استمر توزيع القوى العالمية والإقليمية في التأثير على مجمل نواحي العلاقات الثنائية بين مصر وتركيا. وكان للتنافس الأميركي السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، تأثير كبير على تحديد المواقع على الخارطة السياسية في الشرق الأوسط. في العام 1947 بعد صدور قرار تقسيم فلسطين ونشوء دولة الكيان الإسرائيلي بحد حرب 1948 بين العرب والصهاينة ، كان الملك فاروق في حينه على رأس السلطة في مصر ، وكان آخر سلالة الولاة العثمانيين. وعندما حصل الإنقلاب العسكري عليه في العام 1952 بقيادة الضباط الأحرار الغاضبين من تخاذل الأنظمة العربية إثر نكبة فلسطين ، أنزعج الحكام الأتراك، بخاصة بعد أن أعلن جمال عبد الناصر سياسة بلاده المتعاونة مع السوفييت ، فيما تركيا كانت قد انضمت إلى حلف شمال الأطلسي. وتزعمت حلف بغداد (1955) الذي كان يستهدف تقليم أظافر الأنظمة المعادية للغرب، مثال نظام عبد الكريم

قاسم في العراق وعبد الناصر في مصر. وقد أدى التوتر في العلاقات إلى سحب متبادل للسفراء. إلا أن موقف تركيا الإيجابي تجاه مصر إثر العدوان الثلاثي عام 1956، أعاد الدفء نوعا ما إلى العلاقات بين البلدين و استمر حتى اندلاع انتفاضات "الربيع العربي"عام 2011 . إذ تضاربت المصالح بين تركيا ومصر من جديد إزاء عدد من الملفات التي برزت بسرعة على السطح ويمكن تلخيصها بما يأتي :

أ – الأزمة المصرية

شهدت مصر في العام 2011 انتفاضة شعبية أطاحت بنظام حسني مبارك. وبعد عام من الفوضى تم انتخاب الراحل محمد مرسي رئيسا للبلاد. وفي العام الذي ظل فيه مرسي رئيساً، شهدت العلاقات المصرية التركية انتعاشا سريعاً ، وجرى خلالها وضع آلية لتعزيز التعاون في مختلف المجالات. بعد الإطاحة بالرئيس مرسي، وردود الفعل التركية الرافضة للإنقلاب، بدأت العلاقات تتراجع سريعا وأعلنت مصر ، في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2013، السفير التركي لدى القاهرة "شخصاً غير مرغوب فيه"(persona non grata) ، وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي.

ب – أزمة ليبيا وشرق المتوسط

اتبعت مصر و تركيا سياسات متباينة إقليميا وبخاصة في منطقة شرق المتوسط وليبيا. إذ عملت القاهرة على تقديم الدعم إلى اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي سعى للوصول إلى السلطة باستخدام القوة ضد الحكومة الشرعية. كما قامت بتوجيه ضربات جوية ضد أهداف " داعش " في درنة الليبية. بينما كانت تركيا موجودة عسكريا في طرابلس الغرب ومتمترسة اقتصاديا في تلك المنطقة، ولكن لا تبارح أنظارها السياسية الشرق أيضاً . وكانت تركيا قد أعلنت دعم الفصائل الأخرى، وخصوصاً الإسلامية المنظوية تحت اسم " المؤتمر الوطني العام" (NGNC) . بخاصة بعدما وقعت أنقرة عام 2019 مع الحكومة الليبية اتفاقاً

لترسيم مناطق الصلاحية البحرية، واتفاقية للتعاون العسكري والأمني. ما جعل مصر وليبيا في مواجهة غير مباشرة على الساحة الليبية.

أما بالنسبة للصدام بين البلدين في شرق المتوسط فكان بسبب القضية القبرصية واليونان، والتنافس على الطاقة، لا سيما عندما أعلنت اليونان مبادرة "منتدى شرق المتوسط"، وسعت لبناء تحالفات مناهضة لتركيا في المنطقة. وانضمَّت مصر إلى هذه المبادرة.

بعد الضغوط الاقتصادية وانهيار العملات النقدية وحالات التضخم، التي طالت كل من مصر وتركيا بسبب الحرب الروسية الأطلسية في أوكرانيا، برز الملف الليبي بوصفه أحد أهم الملفات التي يتوقع أن تتحول من ملف صراع إلى ملف فيه كثير من الفرص والمصالح السياسية والاقتصادية. وقد يؤدي التفاهم حوله إلى نقلة كبرى في شكل وطبيعة العلاقات بين البلدين اللذين يواجهان تحدياً مشتركاً من قبل أثيوبيا في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. . كما أن تطور الأحداث التي بدأت في السودان منتصف نيسان 2023 ، خلق حالة مشابهة للحالة الليبية. الفاعل الرئيسي فيها قوى إقليمية نافذة. ما جعل مصر مضطرة إلى إعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وفق رؤى جديدة تفسح الطريق أمام بناء علاقات مع تركيا تتجاوز الأزمات القائمة. سيما وأن الظروف والمتغيرات الإقليمية أدت إلى قيام العديد من الدول بإعادة النظر في سياساتها الخارجية. والجدير ذكره هنا أن التذبذب بالسياسة الأميركية والتأرجح بين سياسة "الانسحاب " من المنطقة (شعار الرئيس الأميركي الأسبق أوباما)، والشعار الذي رفعه الرئيس الحالي جو بايدن: " الولايات المتحدة تعود"، ومع حالة عدم الوضوح بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه واشنطن في الشرق الأوسط، دفع العديد من الفاعلين إلى إعادة تنظيم علاقاتهم الإقليمية والثنائية. فنجح أردوغان في إعادة العلاقات وعقد الصفقات الاقتصادية مع السعودية والإمارات وتطويرها مع قطر. فيما تراجعت قدرة مصر على الضغط أو إجبار تركيا على التجاوب مع مطالبها في ملف "الأخوان" والأزمة

الليبية، ولم تعد ترَ أية مكاسب حقيقية جراء وجودها في تكتلات مناهضة لتركيا في ليبيا وشرق المتوسط.

لقد تصافح الزعيمان التركي والمصري على هامش افتتاح دورة كأس العالم في قطر 2022 ، ثم جرى لقاء بينهما في اجتماع قمة مجموعة العشرين في نيودلي (أيلول/سبتمبر 2023). ولما أصبح الوضع الإقليمي والدولي أكثر براغماتية، وبعد تحقيق المصالحة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية على أساس قراءة جديدة للواقع المعقد، وعند تفاقم خطر توسعة الحرب الإسرائيلية إلى خارج غزة، بل إلى خارج حدود فلسطين المحتلة، ومع تعقيدات الحرب في أوكرانيا، أدرك الزعيمان ضرورة تجاوز العقبات السابقة والسعي نحو تفاهمات مشتركة تقود إلى مرحلة جديدة عنوانها تصفير المشكلات القائمة بين البلدين. وأمسى الموضوع الأكثر أهمية هو إظهار كلا البلدين الإرادة والقدرة على إدارة التوازنات مع المحافظة على مستويات التعاون. فبدأت عملية تطبيع العلاقات من ليبيا ليتم تتويجها بالزيارة التي قام بها اردوغان إلى القاهرة في 14 شباط الماضي. ما زاد من آفاق التفاؤل بمستقبل أفضل للعلاقات الثنائية وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وإنهاء ذيول الخلافات الأخرى لا سيما مسألة دعم جماعة " الأخوان".

ثانياً : مشروع رأس الحكمة

رأس الحكمة، مدينة مصرية تقع على الساحل الشمالي الغربي، بالقرب من مدينة الإسكندرية ، تتمتع بوجود عدد كبير من المحميات الطبيعية والمناطق الأثرية، والخلجان والرؤوس البحرية والكثبان الرملية، وشواطئ على البحر الأبيض المتوسط بطول 50 كلم. وقَّعت مصر ، الجمعة 2024/2/23 ، عقداً لتطوير المدينة بشراكة استثمارية مع دولة الإمارات بقيمة 35 مليار دولار. يعتبر المشروع : "أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ البلاد"، وفق تعبير رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي. سيتضمن المشروع أحياء سكنية، وفنادق عالمية ومنتجعات سياحية ومشروعات ترفيهية عملاقة، وكل الخدمات

العمرانية والإدارية المطلوبة، إضافة إلى منطقة حرة وخدمات لوجستية، وحيّ مركزي للمال والأعمال لاستقطاب الشركات العالمية. وستتولى الشركة القابضة بأبوظبي، التي توقعت أن يبدأ العمل في المشروع أوائل عام 2025، تطوير مطار دولي جنوب مدينة رأس الحكمة.

ماهي أسباب لجوء مصر إلى هذا الاستثمار الذي لا تزيد حصتها فيه عن 35% ، وما هي الأهداف الاستراتيجية المتوخاة من ورائه ؟

1 – أسباب مشروع "رأس الحكمة"

تتجسَّد الأسباب الظاهرة للمشروع بالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد. نزيف العملة وغلاء فاحش بالأسعار، وفقر وصل إلى مستويات قياسية، في ظل مديونية خارجية وصلت إلى 165 مليار دولار، ومع تعسُّر اقتراض أموال جديدة ، وعدم قدرة على إيفاء الديون المستحقة، حيث تطالّب القاهرة بسداد نحو 25 مليار دولار هذا العام 2024.

ويضغط صندوق النقد الدولي على القاهرة لتبيع أصولاً مملوكة للدولة، وتفسح المجال للقطاع الخاص. وهذا يعني في الأساس ، انتزاعها من الجيش المصري القوي وبيعها لمستثمرين أجانب. وسبق أن أعلنت مصر عن بيع أصول للدولة للمساعدة في تمويل أقساط الديون الخارجية. ووصل الحال بالنظام المصري لبيع مدينة رأس الحكمة . الأمر الذي لاقى انتقادات واسعة من قبل سياسيين واقتصاديين مصريين تساءلوا إذا ما كانت فلوس "تيران وصنافير" قد نفعت الشعب المصري، وعن الأسباب الحقيقية التي تدفع الإمارات لدفع أموال ضخمة تصل إلى 35 مليار دولار للحكومة المصرية؟!

2 – الأهداف الكامنة وراء مشروع "رأس الحكمة"

لدى الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، خبرة مع النظم المصرية في الحصول على قرار سياسي عبر الحوافز الاقتصادية أو الضغط الاقتصادي. هناك تجارب سابقة تؤكد هذا التوجُّه، منها اتفاقية كامب ديفيد نفسها التي التزمت واشنطن حيالها بتقديم مساعدات

عسكرية سنوية لمصر قيمتها 1,3 مليار دولار، بالإضافة إلى المساعدات المدنية. لم يرتبط هذا الدعم الكبير بالصلح مع إسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل كذلك بتحوّل ملحوظ في سياسات مصر وتوجهاتها الإقليمية والدولية، وكذلك في سياساتها الإقليمية.

التجربة الثانية، هي موافقة مصر عام 1990 حين كانت على شفير الإفلاس، على طلب أميركي لمشاركة قوات مصرية في عملية تحرير الكويت (عاصفة الصحراء)، مقابل إسقاط جانب من الديون المستحقة على الدولة المصرية.

وليس بعيداً عن ذلك اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية عام 2013 ، والتي تخلَّت مصر بموجبها عن السيادة على جزيرتي تيران وصنافير . وأصبح مضيق تيران، الذي أقفله عبد الناصر عام 1967 كورقة ضاغطة على الكيان الإسرائيلي وحلفائه، ممراً دولياً لا سلطة لمصر عليه.

ولكن يبقى السؤال هل يمكن أن يقود الاقتصاد القرار المصري الآن أيضاً ، بحيث تقبل بتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، مقابل حوافز اقتصادية تخفف عن مصر أعباء الأزمة التي باتت قاسية ؟ اللافت أنه مع تصاعد الحرب في غزة ظهرت تقارير تفيد باحتمال رفع قيمة قرض صندوق النقد الدولي لمصر إلى 5 مليارات دولار بدلاً من 3 مليارات، مع إشادة من الصندوق بالسياسات التي تطبقها الحكومة المصرية.

3 – مدى علاقة مشروع "رأس الحكمة" بما يجري غرب آسيا

ذهبت تقديرات بعض المحللين السياسيين إلى الربط بين الوجود الأميركي على شاطئ غزة (ميناء بايدن) وبين المشاريع السياحية لشرق البحر الأبيض المتوسط. إذ إن الاستثمارات الخليجية في مصر لا تخرج من تحت مظلة السياسة الأمريكية في غرب آسيا.

أ – ميناء بايدن

أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، الجمعة 3/8/ 2024 ، في خطاب حالة الاتحاد، أنه وجَّه "الجيش الأميركي لقيادة مهمة طارئة لإنشاء رصيف مؤقت في البحر الأبيض المتوسط على شاطئ غزة .."لاستقبال السفن الكبيرة التي تحمل الغذاء والماء والدواء وملاجئ مؤقتة"، في إطار المساعدات الإنسانية لأهل القطاع، عن طريق مرفأ لارنكا في قبرص وبالتعاون مع المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ، والإمارات وألمانيا واليونان وايطاليا وهولندا..وتشير معلومات إلى أن الفكرة والتمويل عربيان.

إنها مفارقة غريبة، أن تقوم واشنطن بتقديم كل أشكال الدعم العسكري للإسرائيلي لقتل الفلسطينيين،وتسعى لإقامة ميناء من أجل تقديم المساعدات الإنسانية لأهل غزة المحاصرين! إنها خطوة مفاجئة اعتبرها البعض بدعةً تطرح أسئلة مشروعة، وتثير تكهنات كثيرة حول الأهداف من ورائها. فهي جاءت مع انتشار صور المجاعة من شمال القطاع إلى خان يونس ورفح. إنها الدولة العظمى في العالم ، لا تستطيع أن تفتح معبر رفح أمام آلاف القاطرات المحملة بالمساعدات الإنسانية وتنتظر إشارة المرور ، وتذهب إلى وسيلة أخرى(بناء ميناء) مكلفة جداً بالوقت والمال لنقل المساعدات الإنسانية إلى غزة. وقد دعت منسِّقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في غزة، سيغريد كاغ، إلى " تنويع طرق الإمداد البرية لأنها الأمثل، والأسهل والأسرع والأرخص. نعلم أننا بحاجة إلى مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية لسكان غزة لفترة طويلة من الزمن ".

ب – أهداف " اليوم التالي" الاقتصادية

لا شك أن للولايات المتحدة الأميركية اهتمامات اقتصادية عميقة في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بالمنافسة مع الصين، والوجود الروسي على شواطئ سوريا. فهل من علاقة بين الوجود الأميركي على شاطئ غزة وبين مستقبل التنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصاديةالخالصة الفلسطينية ؟ تشير الدراسات إلى وجود كميات هائلة من الغاز الطبيعي في بحر غزة . قد تكون لخطوة بايدن علاقة بالإشراف على سوق الطاقة أكثر من التنقيب

عنها. إن تصريف الغاز الفلسطيني وإدارة تسويقه وبيعه قد تتطلب إدخاله في نظام تسييل الغاز والتصدير المصريين، عبر معملي تسييل الغاز في الأراضي المصرية. فالغاز الغزي هو الأقرب إلى المعملين. وكذلك الغاز الإسرائيلي. وقد يؤدي مشروع رأس الحكمة بين القاهرة وأبوظبي على الشاطئ المصري إلى ربط الشاطئ الغزي به .

الهدف الأساسي من ميناء بايدن ليس فقط الربط بين غزة وقبرص في مجال نقل المساعدات الإنسانية، وإنما يمتد اهتمام أميركا بالغاز في البحر الأبيض المتوسط ، من غزة إلى ليبيا ، ومن غزة إلى لبنان. وذلك في إطار المشروع الأميركي : الاعتماد على بدائل للغاز الروسي لتغذية أوروبا، منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا. كما أن لميناء بايدن أهدافاً استرتيجيةً أخرى تتعلق بالربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وتتعلق أيضاً بمشروع الممر البري الهند – الأوروبي، وبمشروع قناة بن غوريون المزمع حفره كي يصل بين خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط على شاطئ غزة. وقد يكون من بين أهدافه العودة الأميركية الحقيقية إلى الشرق الأوسط، وتسهيل نقل الفلسطينيين من غزة إلى سيناء ، على طريقة نقل القوات الفلسطينية من بيروت إلى تونس أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982 .

ثالثاً : مشروع "رأس جميلة"

بعد مشروع "رأس الحكمة" مع الإمارات على ساحل المتوسط ، تجري الحكومة المصرية منذ شباط الماضي، محادثات مع السعودية لعقد صفقة جديدة في "رأس جميلة" على البحر الأحمر، تبلغ قيمتها 15 مليار دولار على مساحة تبلغ نحو 860 ألف م2. تتميز المنطقة بموقع مهم، قرب مطار شرم الشيخ، وتطل على جزيرتي تيران وصنافير، وتحتوي على أندر الشعاب المرجانية على طول البحر، وسيتم تحويلها إلى بقعة ترفيهية وسياحية كبيرة على البحر الأحمر. يعتبر السعوديون مدينة "رأس جميلة" استكمالاً لمدينة ضخمة ومنطقة

اعمال تسمى " نيوم " يبنيها السعوديون قبالة مضيق تيران، وبالقرب من موقع سيقام فيه جسر عبر البحر الأحمر .

إذا تم الاتفاق على الصفقة فإنها ستكون خطوة جديدة بعد صفقة رأس الحكمة مع الإمارات، ضمن جهود دعم الاقتصاد المصري وانصياع لشروط صندوق النقد الدولي ، أداة الولايات المتحدة الأميركية للضغط الاقتصادي من أجل الحصول على مكاسب سياسية .

رابعاً : الاستحواذ الخليجي على السواحل المصرية

لماذا تشتري دول الخليج الساحل المصري ؟ تساؤلات كثيرة بشأن الدوافع والآثار المحتملة.

هل من أجل إنقاض نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي المطواع، والغارق في الديون السيادية، والمهدد بانتفاضة الجياع في مصر ، و المطوَّق بالأزمات من غزة ورفح إلى السودان وأثيوبيا ؟

إن الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها مصر بسبب الحرب في غزة ، انطلاقاً من خنق مصادر الدخل مثل السياحة والنقل عبر قناة السويس، والخوف من إطالة أمد الحرب تسرِّع من هرولة الحكومة المصرية لإبرام عقود الاستثمار وبيع أصول الدولة. وقد زادت رغبة دول الخليج في الاستفادة من النفوذ الذي اكتسبته من خلال "دبلوماسية الإنقاذ"، لتأمين الوصول التفضيلي إلى الأصول المملوكة للدولة التي يتم تخصيصها، وفق تعبير "كاميل لونس"، مسؤولة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

وقد تساءل موقع " دويتشه فيله" الألماني ، في تقرير عن استحواذ دول الخليج على الساحل المصري، كيف ترتبط مليارات الإمارات الواردة، بالصراع في غزة والاتفاق المحتمل مع صندوق النقد الدولي ؟! إن هذه المصادفة " مذهلة إلى حدٍّ ما " تبعاً للإجابة على السؤال من قبل حسن الحسن، الخبير في سياسة الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية. إن دول الخليج تمتلك الآن شركات مصرية تدير الموانئ، وتعمل في مجال البيتروكيماويات وفي قطاعي المال والتجزئة، فضلاً عن سلسلة من الفنادق التاريخية.

إن هذه المشاريع التي تستحوذ عليها الصناديق السيادية الخليجية تتم بطرق ملتوية يطغى عليها الفساد. وغالباً ما تكون على حساب أمن واستقرار أهالي المناطق المستهدفة حيث تقتضي عمليات إخلاء وتهجير قسري أحياناً . ثم إن سياسة الاستثمار المباشر لا تؤمن إلا حلول مؤقتة للأزمة الاقتصادية في مصر، لأنها مشاريع ريعية وليست إنتاجية في إطار سياسة صحيحة للإصلاح الاقتصادي، الذي يهتم بتنمية الزراعة وتعزيز الصناعة وزيادة الدخل القومي من خلال الصادرات وإدخال العملة الأجنبية إلى الدولة.

خلاصة :

نعود إلى السؤال الأساسي : لماذا تستحوذ دول الخليج العربي على السواحل والاستثمارات في مصر في هذا التوقيت المريب ؟ إن غرب آسيا أمام مفترق طرق خطير قد يؤدي إلى انقلابات جذرية تعيد رسم مستقبل المنطقة. . الشعب الفلسطيني يتعرض لعمليات إبادة جماعية غير مسبوقة في التاريخ الحديث. وحكومة نتنياهو أعلنت جهاراً رفضها المطلق لإقامة أيّ نوع من أنواع الدولة الفلسطينية في قطاع غزة أو في الضفة الغربية. ما يعني تنفيذ قرار إنهاء القضية الفلسطينية ، والسير في استكمال مشروع " إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل"، بالتنسيق والتعاون مع الدول الخليجية المطبعة مع الكيان المحتل علناً أو من تحت الطاولة. وهذا السيناريو سيجرُّ المنطقة إلى حرب إقليمية كبرى قد تمتد تداعياتها إلى مختلف أرجاء العالم.

إذن والحالة هذه، مصر يجب أن تبقى ضعيفة وخاضعة. كي تبقى صورة غرب آسيا نقيّة، غربية أميركية صهيونية مستقرة. إذ إن مصر القوية بقيادتها واقتصادها وجيشها ، وبتوجهاتها التحررية ضد الاستعمار والصهيونية، يجب أن تبقى مهزومة. أليس هذا

ماحصل في عدوان 5 و 6 حزيران/يونيو 1967 مع مصر عبد الناصر ؟ كما أن الجيش المصري الذي أُعيد بناؤه وحقق العبور وحطَّم " خط بارليف " العظيم في 7 أكتوبر/ 1973، قد تآمروا على حصاره في " الدفرسوار" ووضعوه في عين العاصفة، ليقبل تخاذل واستسلام الرئيس أنور السادات.

والتضامن العربي الذي دعم دول المواجهة في حينه، واستخدم سلاح النفط في المعركة ضد إسرائيل والغرب، تمَّ استهدافه بسياسة " الخطوة- خطوة" بقيادة هنري كيسنجر، مهندس السياسة الخارجية الأميركية لفترة طويلة. إذ استطاع إغراء حكومة السادات بالوعود والمساعدات، وتحقيق الأمن والرخاء والازدهار لمصر وشعبها الذي "آن له أن يستريح".. وبفعل اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، ومن ثم اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق وادي عربة مع الأردن ، تحوَّل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى صراع عربي-عربي. وبعدها إلى صراع عربي-ايراني. وقد ظهرت هذه الصورة جليَّة في الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) إثر انتصار الثورة في طهران، وفي حرب تحرير الكويت، "عاصفة الصحراء"، أو حرب الخليج الثانية 1990 -1991 . ومن ثمّ ظهر التباين الأخطر، إلى درجة إنكار بعض الأنظمة العربية على الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في المقاومة المسلحة لاستعادة أرضه المحتلة من براثن الكيان الصهيوني.

إلا أن إنجازات محور المقاومة التي كسرت هيبة "الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر"، إثر اندحاره عن جنوب لبنان في العام 2000 تحت ضربات المقاومة اللبنانية و من غير قيد أو شرط، وبعد هزيمته في عدوانه على لبنلن في تموز 2006 ، وفي انتفاضات الشعب الفلسطيني الصابر منذ 70 سنة، وبعد تطور مقاومته وصمودها أمام الاعتداءات الصهيونية في الأراضي المحتلة ، وصولاً إلى تنفيذ عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر / 2023 ، كل هذه الانتصارات أعادت الأمل إلى الشعب الفلسطيني وإلى جميع أحرار العالم، الذين ضاقوا ذرعاً بالغطرسة الأميركية والهيمنة الصهيونية. ما يُنذر بفجر جديد يؤسس

لتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر ، والتخلص من الاستعمار والإمبريالية . ويعود غرب آسيا مهدا للرسالات السماوية السمحاء وملتقى للحضارات الإنسانية المختلفة.